الأمم المتحدة
A/C.2/74/L.56
الجمعية العامة
Distr.: Limited
19 November 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٢ (ج) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
تنمية الموارد البشرية

مشروع قرار مقدَّم من نائبة رئيس اللجنة، يوليانا أنجيلوفا (بلغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/74/L.20

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢١٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢١٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٢٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٧٠/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧٢/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي

221119 221119 19-20052 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣٤٢/٧٣ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الذي رحبت فيه باعتماد مؤتمر العمل الدولي، في دورته الثامنة بعد المائة، إعلانَ مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل[(١)] وشجّعت تنفيذه،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر حيوي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وتسلّم مع ذلك بأن العديد من البلدان لا يزال يواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وبأن صياغة استراتيجيات فعالة للموارد البشرية وتنفيذها يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية، وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى إيجاد سبل جديدة للتعامل مع تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أن تغيّر المناخ هو تحدّ إنمائي هام وأن تحسين القدرات التعليمية والمؤسسية من أجل التعامل مع تغير المناخ يرتبط بالجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية لكفالة أن يحيا الناس حياة ينعمون فيها بالصحة والرخاء، بما في ذلك توظيف الاستثمارات في تدريب المعلمين وكفالة اكتساب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أيضا أن التغيرات والتطورات التكنولوجية يتسع نطاقها بوتيرة سريعة وتؤثر في عالم العمل، وأنه يتعين في هذا الصدد أن تجاري تنمية الموارد البشرية تلك التطورات وأن تكون مدعومة باستراتيجيات استباقية واستثمارات وأطر معيارية من أجل التصدي للقضايا الناشئة المتصلة بمستقبل العمل والتعليم والتدريب،

وإذ تسلّم بأن الثورة الرقمية المشهودة حاليا لها أثر على طبيعة ونوعية العمل وإنتاجيته وبأنها تؤثر على تنظيم مواقع الإنتاج واختيارها، وبالتالي على حجم الوظائف ونوعيتها وتوزيعها،

(١) A/73/918، المرفق.

وإذ تلاحظ أن التغير التكنولوجي يمكن أن يفضي إلى توليد فرص عمالة تتطلب مهارات فائقة وأن يؤدي أيضا إلى اختلال في أسواق العمل، وهو ما قد يرتب آثارا سلبية على صعيد التوزيع، بما في ذلك تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تقر بتفاوت فرص الوصول إلى البنى التحتية الرقمية ومستوى تطورها داخل البلدان وفيما بينها، وبالمعيقات التي تواجه البلدان النامية، مثل الافتقار للكهرباء وللاتصال بخدمات الإنترنت العريضة النطاق، في مساعيها نحو سد الفجوة الرقمية وتحقيق قفزة نحو الأخذ بالتكنولوجيا الرائدة،

وإذ تقر أيضا بأن تنمية الموارد البشرية تأتي أفضل ثمارها في البيئات الوطنية والدولية التي تدعم العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتساوي الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، وفرص الحصول على التعليم، وعدم التمييز، وتهيئ مناخا مؤاتيا لإيجاد فرص العمل،

وإذ تقر كذلك بوجود دلائل تشير إلى انتعاش متفاوت وبالآثار السلبية المستمرة التي تمس التنمية على الخصوص نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لا تزال تضعف قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأوجه التفاعل الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات والفرص التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وإذ تسلّم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تسلّم أيضا بالدور الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون العائدون إلى بلدانهم الأصلية من خلال استخدام مهاراتهم، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بنشوء أنواع جديدة من العمالة المستندة إلى نماذج الاقتصاد التشاركي، وبضرورة توسيع نطاق حقوق ومزايا الحماية الاجتماعية التي يسهل الحصول عليها ويمكن نقلها، لتشمل العاملين الذين يعملون وفقا لشروط عمل غير معيارية، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية،

وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى مواءمة نظم العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات مع أهداف التنمية الوطنية، وجعلها متكاملة تماما مع الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية واحتياجات العمالة والقضاء على الفقر، ودعمها بأطر مؤسسية وسياساتية مناسبة، مما يفضي إلى إحداث تحولات إيجابية في حياة الناس،

وإذ تلاحظ ضرورة أن تراعي السياسات المتعلقة بالعلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات ما يطبع اقتصاد البلدان النامية من سمات خاصة، بما في ذلك حجم القطاع التقليدي، ومعارف الشعوب الأصلية، وقلة العمالة الماهرة ورأس المال، وضعف البنية التحتية وعدم كفاية الأطر المؤسسية، حتى يتسنى استنباط الحلول التي تتصدى للتحديات الخاصة التي تصادفها تلك البلدان وتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والتكنولوجيات الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وأن الاستثمار في النهوض بالمرأة والفتاة له أثر مضاعِف، وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بما في ذلك الصحة،

وإذ تقر بأن التعليم هو العامل الرئيسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية والمساواة والتفاهم بين الشعوب وفي الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن تحقيق تلك الغايات يقتضي إتاحة التعليم الجيد للجميع، بما يشمل الشعوب الأصلية والفتيات والنساء وسكان الريف والأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تؤكد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات من حيث وضع سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وتنفيذها، وضرورة مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تكرر التعهد بأن لا أحد سيُترك خلف الركب، وإذ تؤكد مجددا اعترافها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي وأملها في أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بُعداً عن الركب،

١ - ***تحيط علما مع التقدير*** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات الموارد البشرية بفعالية، حيث إن القوى العاملة المتعلمة والماهرة والموفورة الصحة والمنتِجة والمتسمة بالكفاءة والقدرة على التكيف هي الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف؛

٣ - ***تشجع*** على إيلاء الاعتبار الواجب لاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]؛

٤ - ***تؤكد*** ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وتدمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تعترض تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، وكفالة مراعاة جميع الجهات المعنية بالتنمية الوطنية للآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية؛

٥ - ***تقر*** بأن النُهج الشاملة المتبعة في تنمية الموارد البشرية التي تعالج مسألة القضاء على الفقر وإيجاد قوة عاملة ماهرة تتسم أيضا بأهمية بالغة في الحد من البطالة وهجرة الكفاءات وفي التشجيع على تحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي؛

---

(٢) A/74/284.

(٣) القرار ١/٧٠.

٦ - ***تقر أيضا*** بأن مستقبل العمل الذي يتأثر بالتقدم العلمي والتكنولوجي يتطلب التمتع بالقدرة على التكيف وسرعة تعلم مهارات جديدة وإعادة تعلمها، مما يتطلب بدوره تحوّلا نحو التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم أثناء العمل والتعلم مدى الحياة والأخذ في مجالي التعليم والتدريب بنهج دورة الحياة الشامل، وذلك من خلال جملة أمور من بينها تعزيز الاستثمار في تدريب المعلمين وتطورهم المهني وتحسين إمكانية الوصول إلى موارد التعلم الرقمي، ولا سيما في البلدان النامية؛

٧ - ***تشجع*** الدول والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على اتخاذ الخطوات المناسبة، وفق خططها وسياساتها، لمساعدة الأشخاص على القيام باختيارات سديدة في ميادين التعليم والتدريب والمسارات الوظيفية، وعلى وضع نظام متكامل للتعليم والتدريب الجيدين يستجيب للاحتياجات المتغيرة باستمرار، وتشجيع مبادرات التنويه بأرباب العمل والتطوير الوظيفي استنادا إلى المهارات، والترويج لثقافة تدعم التعلم مدى الحياة وتُجِلُّه، بغية مدِّ جميع الأشخاص بفرص تحقيق كامل إمكاناتهم مدى الحياة، بغض النظر عن منطلقاتهم، بحيث يسهم ذلك في تحسين حظوظهم في مزاولة وظائف تظل مصدر كسب لهم، وتدعو إلى تزويد البلدان النامية في هذا الصدد بدعم أكثر فعالية، بما في ذلك من قبل منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية تستند إلى أهداف التنمية الوطنية، وتكفل وجود صلة متينة بين التعليم والتدريب الجيدين والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية، وتستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

٩ - ***تؤكد*** أن سياسات تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تركز على دعم نشوء مجموعة واسعة ومرنة بما فيه الكفاية من الموارد البشرية الماهرة، وخاصة من بين النساء والشباب، لدعم جميع قطاعات الاقتصاد، وأن تكون متوافقة مع الاحتياجات من القوة العاملة في الحاضر والمستقبل، وهو ما يتطلب تعاقبا جيدا في توظيف الاستثمارات في التعليم الأساسي والتدريب المهني والتدريب أثناء العمل وفي تعليم أكثر تقدما في مجالات الإدارة والهندسة والعلوم لزيادة المعروض من المعارف التكنولوجية التي يمكن أن تستوعبها نظم الابتكارات الوطنية؛

١٠ - ***تشدد*** على ضرورة اعتماد نهج وآليات شاملة لعدة قطاعات من أجل تحديد الاحتياجات في مجال تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وضرورة وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات، والإقرار بدور القطاع الخاص في مجالات التدريب والتعليم والعمالة؛

١١ - ***تقر*** بضرورة وضع استراتيجيات شاملة ومرنة في مجالات العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار تشمل جميع قطاعات الاقتصاد كشرط بالغ الأهمية لضمان توافر مهارات تتناسب مع متطلبات سوق العمل وتكون جاهزة للتكيف مع المشهد التكنولوجي المتطور باستمرار والاستفادة منه؛

١٢ - ***تقر*** بالحاجة إلى تشجيع ودعم التعليم الجيد والتعلّم مدى الحياة ضماناً لتسلّح جميع الأطفال والشباب والبالغين بالمعارف والمهارات ذات الصلة التي تلزم لتشكيل مجتمعات أقدر على الصمود وأكثر شمولا واستدامة يمكنها التكيف مع التغير التكنولوجي السريع، وتؤكد الحاجة إلى توطيد التعاون الدولي من أجل دعم البلدان النامية في التصدي لما تواجهه من معوقات تقيد سبل الحصول على التكنولوجيات وعلى التعليم؛

١٣ - ***تشدد*** على أن نُهج العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار وتنمية الموارد البشرية، عندما يعزز بعضها بعضا، يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

١٤ - ***تشجع*** المجتمع الدولي على سدّ الفجوة التكنولوجية، وهو ما يعتبر شرطا مسبقا هاما لسدِّ الفجوة الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها، بسبل منها تهيئة بيئات مناسبة للابتكار وتوفير دعم محدد الأهداف لأجل إتاحة الوصول إلى جميع البنى التحتية الرقمية الملائمة؛

١٥ - ***تدعو*** إلى التعامل بشكل استباقي مع الفرص التي تتيحها التغيرات التكنولوجية ومع الآثار السلبية لتلك التغيرات على سوق العمل، على النحو المناسب ووفقا للظروف الوطنية، عن طريق اعتماد نظم حماية اجتماعية فعالة، والاعتراف بالتعلم غير الرسمي وغير النظامي واعتمادهما، وتوفير الدعم المحدد الأهداف للفئات المحرومة، وتقديم الدعم من أجل التكيّف خلال المراحل الانتقالية؛

١٦ - ***تؤكد*** ضرورة أن يشكّل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو في هذا الصدد إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على البنى التحتية المادية والاجتماعية ويشمل التعليم، ولا سيما الارتقاء بالمهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في تنمية القدرات والصحة والتنمية المستدامة؛

١٧ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على أن تواصل، على النحو المناسب، تطبيق نظم وتدابير الحماية الاجتماعية الملائمة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، واعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، واتخاذ إجراءات مناسبة أخرى تشمل تعزيز الأداء الاقتصادي الوطني، وتقر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تتحدّد وفقا للأولويات الوطنية والظروف الخاصة بكل دولة يمكن أن توفر نهجا هيكلية للتصدي للفقر والهشاشة ويمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وتعترف في هذا الصدد بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر في هذا السياق بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

١٨ - ***تشجع*** الدول على النظر في وضع سياسات تتفق مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومع التزاماتها بموجب كافة اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها، وتشير إلى أهمية توفير العمل اللائق للجميع وإيجاد مزيد من الوظائف الجيدة النوعية بوسائل منها اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الصحة والسلامة المهنيتين ومن خلال إقامة علاقات عمل قوامها الحوار الاجتماعي الفعال؛

١٩ - ***تؤكد*** ضرورة أن تشتمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير ترمي إلى الحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشبان والشابات والعاطلين عن العمل لمدة طويلة الذين تضرروا أكثر من غيرهم من بطء الانتعاش في توفير فرص العمل ومن التغيرات التكنولوجية المؤدية إلى نقل العمالة، وإلى إدماج الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل من خلال اتباع سياسات تعزز تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وتيسر التكيف خلال المراحل الانتقالية وتحد من العقبات التي تواجه العمالة، بما في ذلك الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز، حسب الاقتضاء، لاستقدام

العاملين واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة، في جملة أمور أخرى؛

٢٠ - ***تقر*** بأن شيوخة القوة العاملة يمكن أن ترتب آثارا إيجابية وسلبية على السواء بالنسبة لأسواق العمل، وتؤكد أهمية التعلُّم مدى الحياة لكفالة إدماج العاملين الأكبر سنا في مستقبل العمل؛

٢١ - ***تشدد*** على الحاجة إلى سياسات ذات منحى إنمائي تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والإبداع والابتكار، وتشجّع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنميتَها، بما في ذلك عن طريق توفير فرص الحصول على الخدمات المالية؛

٢٢ - ***تؤكد*** ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تحفيز الانتعاش الحافل بفرص العمل وتشجيع العمل اللائق، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وتنشيط الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز دور إدارة العمالة ومؤسسات العمل في إيجاد فرص العمل ومعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين والحد من التفرقة المهنية وزيادة مشاركة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بمن فيهم العاملون في قطاعات الاقتصاد غير النظامي؛

٢٣ - ***تشدد*** على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، وتشجع البلدان على تعزيز القدرات في مجال الزراعة والتنمية الريفية؛

٢٤ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها، وتلاحظ مع التقدير إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا[٤] بناء على التعاون بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، تشمل الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وهيئات الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٥ - ***تؤكد*** أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالحكومات أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل منها النظر في تعزيز التغطية الصحية الشاملة للجميع وعن طريق تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتوسيع نطاق القوى العاملة في المجال الصحي وإحداث تحوّل فيها، وتوظيف وتدريب وتنمية قدرات العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد أيضا في هذا الصدد ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، بما يشمل التمويل، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

٢٦ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، ووقف انتشار

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

الأمراض الوبائية، والرامية كذلك إلى الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى، وآثار تلك الأمراض في الموارد البشرية؛

٢٧ - ***تشجع*** الحكومات على تيسير الاستثمارات في التعليم والمهارات وإيجاد فرص العمل اللائق في القطاعين الصحي والاجتماعي عن طريق الإحاطة علما بتوصيات الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي التي أنشأها الأمين العام، وعلى تعويض العجز البالغ ١٨ مليونا في عدد العاملين في المجال الصحي بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال بناء رأس المال البشري المطلوب لتسريع التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي، وتسلم بأن هذه الإجراءات ليست ضرورية فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، بل إنها ستؤدي أيضا إلى توليد منافع على صعيد الأهداف بما في ذلك إيجاد فرص العمل اللائق، والحد من البطالة بين الشباب، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها، وتحقيق النمو الشامل للجميع؛

٢٨ - ***تهيب*** بكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

٢٩ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، على توفير وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا بناء على شروط متفق عليها وتوفير الخبرات الفنية من جميع المصادر، حسب المتاح؛

٣٠ - ***تدعو*** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

٣١ - ***تؤكد*** أهمية مساهمات القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على تحقيق التكامل بين هذه المساهمات بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

٣٢ - ***تدعو*** إلى اتخاذ إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي تولي أولوية عالية لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلا عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار، وتؤكد ضرورة ضمان أن يكون الأطفال في كل مكان، البنون منهم والبنات، قادرين بحلول عام ٢٠٣٠ على إتمام تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة؛

٣٣ - ***تشجع*** الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني من قبيل الارتقاء بالمهارات البشرية ومواءمة نظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل وتقوية مؤسسات العمل ولوائحه لمواجهة التقلبات الاقتصادية؛

٣٤ - ***تشجع*** البلدان على اتخاذ تدابير ترمي إلى تحفيز انتعاش حافل بفرص العمل، أو النظر في تعزيز هذه التدابير، بسبل منها مثلا وضع سياسات وحوافز لزيادة إنتاجية العمل وتنشيط الاستثمار الخاص؛

٣٥ - ***تشجع*** الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق إقامة الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي تتعرض لها البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد من جراء هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء من البلدان النامية، مع مراعاة مبدأ السيادة الوطنية؛

٣٦ - ***تؤكد مجددا*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛

٣٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا ذا منحى عملي عن تنفيذ هذا القرار بما يتسق مع خطة عام ٢٠٣٠، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية'' في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''.